Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فإن هذا مردود بما اضطلع به أئمة الحديث من عناية فائقة بتنقية السنة من كل دخيل، وعنايتهم بالسند وتنقيح الروايات والمرويات والأخبار وأن الأسناد الصحيح المتصل من خصوصيات هذه الأمة، وأن أئمة الحديث ميزوا الصحيح من غيره، ودونوه فى كتب معروفة معتمدة.

وأما اختلاف الأئمة:

فإنه لا يشك أحد أن جميع الأئمة متفقون اتفاقا يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ، وعلى أن كل إنسان يؤخذ من رأيه ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن – كما قال ابن تيمية:

إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلابد له من عذر فى تركه، وجميع الأعذار ثلاث أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبى ﷺ قاله.

والثانى: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ (١).

هذا وإنكارهم للسنة النبوية وللغيب وقد نص عليه القرآن الكريم أيضاً. ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ**﴾ [البقرة: ٣].

إنكارهم لهذا وللسنة إنكار لأمور معلومة من الدين بالضرورة، ومن أنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة كان مرتداً إن أصر على رأيه ولم يتب ولم يرجع إلى الله تعالى.

وأما مهاجمتهم للصحابة رضى الله عنهم، فهذا تمرد منهم على دين الله وعلى نقلة الدين وشهوده الذين شهدت بعدالتهم آيات القرآن قال تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾ [البقرة: ١٤٣]. والوسط: «الخيار والعدول وقال تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية ص ٤.